

الحكمة الاقتصادية من تحريم الإسلام لبعض بيوع الحاصلات الزراعية

د. أمين عبدالعزيز منصر على *

خلاصة

تناول هذا البحث دراسة الحكمة الاقتصادية من تحريم المولى العزيز الحكيم لبعض أنواع البيوع للحاصلات الزراعية . ويتضح من هذا البحث كيف أن هذا التحريم يتفق وصالح الانسان . وتتمثل أهمية هذا البحث فى توضيح مدى ملائمة بعض الطرق التسويقية الزراعية وكذا طرق تحصيل القروض الزراعية للظروف الاقتصادية الزراعية من وجهة النظر الإسلامية . وكذلك فإن نتائج هذا البحث يمكن أن تفيد البنوك الإسلامية وتلك البنوك الساعية الى اتباع المنهج الاقتصادى الإسلامى فى معاملاتها المالية .

مقدمة

تعتبر مصلحة الانسان هى مناط الاقتصاد الإسلامى ، اذ يمكن تفسير شرع الله على ضوء هذا المفهوم . فكما يقول الأصوليون حيث وجدت المصلحة فثمة شرع الله ، اذ أن جميع أحكام الدين الإسلامى ترتبط ارتباطا وثيقا بمصلحة البشر وذلك بتحقيقها منفعة الانسان . وبدراسة التحليل والتحريم فى الدين الإسلامى يمكن تبين عظمة الإسلام كدين من لدن خير عليم . فتحريم الله لشيء ما مناطه حمأية الانسان من نفسه ومن مجتمعه .

ولقد حرم الله سبحانه وتعالى الميسر على أساس أن ما ينطوى عليه من اثم أكثر مما ينطوى عليه من نفع للناس . وحقيقة الأمر فإن معنى الميسر لا يقتصر على القمار أو المراهنة فقط بل يمتد ليشمل كثير من أنواع بيوع الحاصلات الزراعية كالزبانة والمناذرة والمخاضرة والمحاولة والملاسة . وبدراسة طرق بيع الحاصلات الزراعية السابقة يمكن أن تبين أن هذه الطرق تنطوى على مخاطرة لكىل من طرفى البيع أو المياضة وأن نتيجة ذلك غالبا ما تتضمن فقد لمنفعة الانسان أكثر مما تتضمن اضافة لها .

ويهدف هذا البحث الى دراسة حكمة المولى جل وعز من تحريم بعض بيوع الحاصلات الزراعية . وبيان ما تنطوى عليه تلك البيوع من خلل اقتصادى يؤثر على فاعلية الانتاج وعلى كفاءة بعض العمليات التسويقية وكذا كفاءة عمليات تحصيل القروض الزراعية .

مجال البحث وأسلوب الدراسة

يتمثل مجال هذا البحث فى دراسة حكم النهى وتحريم بعض بيوع الحاصلات الزراعية وما يمثلانه فى مضمونها من علة اقتصادية هامة . ولقد استخدم فى هذا البحث أسلوب الدراسة النظرية التى اعتمدت على الاستعانة بأهيات الكتب والمراجع الإسلامية

فقد فرر مجاهد ومحمد بن سيرين والحسن وابن المسيب وعطاء وقتادة ومعاوية بن صالح وطاوس وعلى ابن أبي طالب رضى الله عنه وابن عباس أن الميسر هو كل شيء فيه قمار كالنرد والتمطرنج إلا ما أبيح من الرهان فى الخيل والقرعة عند افراز الحقوق . كذلك أوضح مالك أن الميسر نوعان ، أحدهما هو ميسر اللهو كالنرد والتمطرنج المعروف بميسر العجم وسائر الملاهى وميسر القمار وهو كل ما يتقامر الناس عليه ويقول الأزهرى أن الميسر هو الجزور التى كانوا يتقامرون عليها وسمى ميسرا لأنه كان يجرأ الى اجزاء . وبصفة عامة فالميسر مأخوذ من الميسر ، أى وجوب شيء لشخص ما فيقال يسر هذا الشيء لشخص ما أى وجب له .

وفى الحقيقة فلا يقتصر معنى الميسر على المقامرة والرهان فقط بل يتعداه ليشتمل بعض أنواع البيوع للسلع والحاصلات الزراعية كالمرابنة والمنازمة والمخاضرة والمجاقلة واللامسة التى تنطوى على مخاطرة وجباله تفسدها كما سيتضح بالتفصيل فيما بعد (١ ص ٢٤ ، ٤ ص ١٦٧ ، ١٦٨) . ولعل السبب فى اعتبار تلك البيوع السابقة ميسرا أنها جميعا من عقود المقايضة Barter التى لا تشترط استبدال سلعة أو شيء معين بشيء معين آخر مساو له فى القيمة ، اذ أنها أنواع مختلفة لاستبدال شيء معلوم بأخر مجهول من جنسه أو باستبدال مجهول بمجهول آخر من جنسه ، لذا كان احتمال خسارة أحد الأطراف بعضا من قيمة ما يملك أو أن يكسب بعضا من قيمة ما يملك غيره دون وجه حق أمرا واردا بل وشديد الاحتمال .

وفىما يتعلق بالميسر ، يقول الله سبحانه وتعالى فى كتابه الكريم «يسئلونك عن الخمر والميسر قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس واثمهما اكبر من نفعهما ويسئلونك اذا ينفقون قل

والعربية وكذا دراسة بعض اراء الفقهاء والاقتصاديين المسلمين والوضعيين للوقوف على الحكمة الاقتصادية للاسلام من تحريم هذه البيوع .

ولدراسة الحكمة الاقتصادية من تحريم الاسلام لبعض بيوع الحاصلات الزراعية يستلزم أولا دراسة ماهية الميسر .

تعريف الميسر : Gambling

الميسر هو اتفاق يتم بين طرفين يتعهد فيه كل منهما أن يقدم الى الآخر مبلغا من النقود أو أى عوض مالى آخر Pecuniary Recompense يتفق عليه اذا حدثت واقعة معينة يتفق عليها .

والميسر قد يكون مقامرة أو رهان (١) . ويتفق كل من المقامرة والرهان فى أن حق أى من الطرفين يتوقف على حدوث واقعة معينة هى أن يكسب المقامر اللعب فى المقامرة أو أن يصدق قول المتراهنين فى الرهان . فعقود المقامرة والرهان من العقود الملزمة للجانبين لأن كلا من المقامرين أو المتراهنين يلتزم نحو الآخر بدفع المال المتفق عليه اذا وقعت الحادثة المعينة أى خسارة المقامرة أو الرهان (٧ ص ٤١٥ - ٥١٩ ، ٦ ص ٥٢٠ - ٥٤٨ ، ١٢ ص ٣٧١ - ٤١٤) (٢) .

وتعتبر عقود المقامرة والرهان من عقود المعاوضات Compensation contracts اذ أن كسب المقامر أو المتراهن لى شيء انما يكون فى مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسر أى منهما شيئا فذلك فى مقابل احتمال الكسب .

والميسر هو قمار العرب بالأزلام Divination by Arrows فكما قال ابن عباس كان الرجل يقامر على أهله وماله فى الجاهلية فأيهما كسب حصن على ماله صاحبه وأهله . كذلك

(١) لم يذكر الميسر بمعنى المقامرة أو الرهان بالقرآن الكريم وان ذكر بمعناها فى أحاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم .

(★) الأرقام بين الأقواس تشير الى أرقام المراجع المستخدمة والمذكورة بقائمة المراجع .

العفو كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون»
(سورة البقرة : الآية رقم ٢١٩) .

وتوضح تلك الآية أن الميسر يكتنفه اثم كبير هو مناط التحريم .

وتقدم هذه الدراسة توضيح مظاهر هذا الاثم لشرح حكمة تحريم الميسر وذلك وفقا للأصول الشرعية القياسية والقواعد والفروع الفقهية على النحو التالي .

- ١ - إيقاع العداوة والبغضاء بين الناس .
- ٢ - الصد عن ذكر الله وعن الصلاة .
- ٣ - الكسب بدون عمل .
- ٤ - أن فيه معنى الربا أو يزيد .
- ٥ - أن فيه جهالة وهي تمنع صحة العقد شرعا .
- ٦ - أنه ينطوى على الغرر المنهى عنه شرعا .

وفيما يلي توضيح لهذه المظاهر وبيان دورها في تحريم الميسر .

أولا : إيقاع العداوة والبغضاء بين الناس
To excite enmity and hatred between people

يوضح أئمة الفقه أن الاثم في الميسر مناطه نشر الحقد وإيقاع العداوة والبغضاء بين الناس ، إذ قال الله سبحانه وتعالى في محكم آياته « **انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون** » (سورة المائدة : الآية رقم ٩١) ومفاد هذه الآية الكريمة أن الميسر يوقع العداوة والبغضاء بين الناس ويولد الحقد بينهم ، إذ أنه يؤدي إلى أن يأكل الناس أموالهم بينهم بالباطل فينتقل المال أو الشيء موضع الميسر المتفق عليه من ذمة أحدهما إلى ذمة الآخر دون أن يستفيد الطرف الأول الخاسر من التنازل عن هذا المال أو الشيء كما هو الحال عند تنازله عنها في

حالة الشراء ، فينشأ عن هذا حقد الطرف الخاسر على الطرف الفائز مما يؤدي إلى انتشار العداوة والبغضاء بين الناس وهي آفة خلقية ومرض اجتماعي خطر قد ينشأ عنه أمراض أخطر مثل جرائم قتل النفس وغيرها . فالميسر عمل مذموم إذ أنه مكيدة من مكائد الشيطان وأحد وسائله للتفرقة بين الناس كما يفهم من معنى الآية السابقة وكما نفهم أيضا من معنى الآية الكريمة « **يا أيها الذين آمنوا انما الحمر والميسر والانصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون** » (سورة المائدة : الآية رقم ٩٠) . ويقصد بالميسر في هذه الآيات كل عمل من شأنه المقامرة أو الرهان أو المزاينة ، إذ على الرغم من عدم ورود هذه الاسماء بأي آية من آيات القرآن الكريم على سبيل التخصيص الا أنه يستفاد من كلمة الميسر عموم الكلام وهو جميع أنواع الميسر .

وحقيقة الأمر فإن كون الميسر يولد الحقد والعداوة والبغضاء بين الناس ليس هو علة التحريم بل، انه يدخل في حكم النهي ، إذ أنه لو تصورنا أننا استطعنا أن ننظم أماكن القمار والمراهنات تنظيما حديثا بحيث نضمن أن يكون عدد المقامرين والمتراهنين كثيرا بحيث لا يعرفون بعضهم البعض، وبالتالي لا تتوالد بينهم العداوة والبغضاء كما يحدث في حالة المراهنات على مباريات كرة القدم مثلا لا يكون الميسر في هذه الحالة حلالا ؟ إذ سيظل الميسر في هذه الحالة محرما أيضا ويقصر النهي عنه إذ أن علة التحريم راجعة لأمر آخر سنتناولها بالشرح فيما بعد . فتولد الحقد والبغضاء من المفساد الذي غالبا ما تحدث في الميسر ولكن يظل التحريم ثابتا في الميسر حتى في الحالات التي لا تتوجه فيها هذه المناسبة لوجود أسباب أخرى تعتبر علة التحريم ، فعلى سبيل المثال فالنهي عن الزنا ومعاقبة الزاني لضمان عدم اختلاط الانساب يعتبر حكما للنهي وليس علة التحريم ، إذ أن التحريم يظل ثابتا في جميع الحالات التي تتأكد فيها من عدم اختلاط الانساب

ويعتبر الميسر وسيلة للكسب بدون عمل منتج ، إذ أن المتقارمين أو المتراهنين يحصلون على مال الغير بدون القيام بأى عمل منتج يفيد المجتمع ، إذ أن كلا منهم يحاول زيادة ماله على حساب الآخرين أو الآخرين وبالتالى فليس لهم أى مساهمات ايجابية فى مجتمعهم ، إذ أنهم يضيعون أوقاتهم فى القيام بالمضاربات أو الاهتمام باتمام بعض البيوع الفاسدة بغية تحقيق كسب حرام دون الاهتمام بالأعمال المنتجة التى تخدم مجتمعهم ، إذ أن المفروض أن يأكل الانسان من عمل يده وليس من عمل يد غيره بالباطل ، ولقد نهى الله سبحانه وتعالى عن أكل الأموال بالباطل إذ قال فى كتابه الحكيم « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما » (سورة النساء : الآية رقم ٢٩) .

وعلى الرغم من اكتناف الميسر لعنصر المخاطرة فانها لا تبرره ولا تحله ولتوضيح ذلك ينبغي أن تميز بين نوعين من المخاطرة : الأولى ما يمكن أن نسميها بالمخاطرة الايجابية Positive risk وتسمم بأنها مخاطرة ضرورية يضطر الفرد احيانا لتحملها لخلق فرص عمل منتجة أو زيادتها ، وطالما أن هذا النوع من المخاطرة ضروريا لغرض الانتاج فيمكن تقبلها ولا يمكن تحريمها ، على الأقل من باب ان الضرورات تبيح المحظورات ومثال ذلك تلك المخاطرة التى يتحملها رجال الأعمال لدفع عجلة الانتاج بالبلاد . والثانية يمكن تسميتها بالمخاطرة السلبية Negative risk وهى تلك التى يفرضها الفرد على نفسه ويتحملها لتحقيق كسب شخصى وليس بغرض خلق فرص عمل منتجة أو زيادتها ومثال ذلك : تلك المخاطرة التى يكتنفها الميسر إذ أنها مخاطرة يسيئها المقامر لنفسه وليس الغرض منها دفع عجلة الانتاج بل انها على العكس من ذلك تعتبر مضيعة لوقت المتقارمين فتقعدهم عن العمل والانتاج ومن ثم فإنها مخاطرة محرمة (٩ ص ٥٧٢) .

كان يكون الزنا بصغيرة أو آيسة أو عقيمة أو بأمرأة تستعمل أحد موانع الحمل المضمونة . فخلاصة القول بأننا يجب أن نفرق دائما بين حكم النهى وبين علل التحريم (١٢ ص ٣٧١ - ٤١٤) . هذا وجدير بالملاحظة أن ما سبق أن ذكر بالنسبة لحكم النهى عن الميسر يمتد ليشمل جميع أنواع الميسر من مقامرة أو رهان أو بعض أنواع بيوع الحاصلات الزراعية .

ثانيا : الصد عن ذكر الله وعن الصلاة

Hindrance from the remembrance of God and from prayer

ذكر الله سبحانه وتعالى فى القرآن الكريم أن الميسر يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وذلك فى الآية رقم ٩١ من سورة المائدة السابق ذكرها ، ويرجع ذلك الى أن لعب الميسر من شأنه التلهى وضياغ الوقت فيما لا طائل من ورائه وضياغ أوقات الصلاة والانصراف عن العبادة وذكر الله . ويعتبر ذلك أيضا من حكم النهى عن لعب الميسر وبيان للمفاسد المترتبة عليها وليس علة التحريم أو الوصف الذى يناط به النهى ، إذ اننا لو تصورنا أن لعب القمار أو الرهان قد نظم تنظيمًا حديثًا كما سبق أن أشرنا ، ونتج عن هذا التنظيم أن لا يضيع وقت المقامر أو المراهن بحيث يستطيع لاعب القمار أن يدخل فى اللعبة بمكالمه تليفونية لا تستغرق من وقته سوى دقائق معدودة كما هو الحال فى المراهنات الرياضية وغيرها وبالتالى لا يتلهى المقامر عن أداء الصلاة فى مواقيتها وعبادة الله وذكره فان ذلك لا يحل الميسر ، إذ أن علة التحريم ستظل ثابتة فى هذه الحالة لأنها تتعلق بأسباب أخرى ، إذ أن الصد عن ذكر الله وعن أداء الصلاة ليس المناط الذى يناط به الحل والحرمه لأنه ليس تصورا واضحا تتعلق به الأحكام ، إذ أنه من الثابت أن لعب الميسر حرام بصرف النظر عن الصد عن ذكر الله وعن الصلاة (١٢ ص ٣٧١ - ٤١٤) .

ثالثا : الميسر وسيلة للكسب بدون عمل
Gambling is a way of winning without work.

العين ومقدارها وصفقتها فهو حرام وأكل للأموال بالباطل .

ويعتبر العلم بالعين متحققا اذا أشير اليها بعينها فلو أن طرفا قال لآخر بعتك شاة من هذا القطيع فعليه أن يوضح أى شاة أراد والا كانت العين موضع البيع غير معلومة . كذلك اذا قال بعتك ثوبا من هذه الثياب فينبغى عليه توضيح أى الثياب يبيع والا كان البيع باطلا فى هذه الحالة . وبالنسبة للعلم بمقدار العين المبيعة فيتم بالكيل أو الوزن أو رؤية العين . فلو قال أحد الأطراف لآخر بعتك هذا الثوب بزنة هذه الصنجة دون أن يكون وزن هذه الصنجة معلوما يعتبر البيع باطلا . بينما لو قال بعتك هذا الجوال من القمح وكان التخمين بالنظر كافيا فى معرفة المقدار كان البيع جائزا . أما بالنسبة للعلم بوصف القيمة المبيعة فيحدث برويتها ، فلا يصح بيع العائب الا اذا سبق رؤيته منذ فترة لا تكون كافية لاحداث تغيير فيه . والوصف لا يقوم كما يقوم العيان (١١ ص ١١٣ - ١١٥) .

وينطوى كثير من أنواع الميسر على جهالة تمنع صحة العقد شرعا ، اذ أن محل العقد أو بعض أركانه الرئيسية كثيرا ما تكون غير محددة أو معلومة ، فقد سبق أن أوضحنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عن بيع اللحم بالحيوان أو بيع اللحم باللحم وهو ما يعرف بالمزبنة (*) ومثل ذلك أيضا بيع الزبيب بالعنب والزيتون بالزيت أو الشيرج بالسمسسم ونحو ذلك . فعن قتيبة عن الليث عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزبنة أن يبيع ثمر حائطه ان كان نخلا بثمر كيلا وان كان كرما أن يبيعه بزبيب كيلا أو كان زرعاً

Some kinds of Gambling include the meaning of Usury.

رابعا : يتضمن بعض أنواع الميسر معنى الربا يتضمن بعض أنواع الميسر قمارا كان أو مراهنه معنى الربا وهو محرم بنص القرآن ، اذ أن المقامر أو المراهن يدفع أحيانا مبلغا ضئيلا ويتلقى اذا كسب المقامرة أو الرهان مبلغا اكبر قد يكون أحيانا عدة اضعاف المبلغ ، ونفس الحال بالنسبة للبائع الذى يستبدل شئ بآخر أكبر منه قيمة .

خامسا : ان كثير من أنواع الميسر تنطوى على جهالة تمنع صحة العقد شرعا

A lot of gambling kinds include unwitting that prohibit the contract lawfully.

بداية اتفق المجتهدون على أن الرضا المتحقق من كلا من طرفى الاتفاق على أى عقد أو تصرف هو مناط صحة هذا العقد أو التصرف فقد قال الله سبحانه وتعالى «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيما» . (سورة النساء : الآية رقم ٢٩) أى أن الرضا هو مناط صحة البيع والا أصبح أى مكسب ناجم عنه أكلا للمال بالباطل ، كذلك فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انما البيع عن تراض » . ويفهم من كل ما تقدم بأن انتفاء الرضا يبطل أى عقد أو تصرف وبالتالي يأكل الناس أموالهم بينهم بالباطل (٨) .

Eat not up their property among themselves in vanities.

وبديهى أنه لكى يصح الرضا وجب أن يكون كلا من طرفى البيع أو العقد أو العرف على علم كامل بالعين موضع العقد ومقداره ووصفه . ويتفق كل من الرافعى وابن حزم على أنه لا يمكن تحقق الرضا عن جهل بما يرضى عنه وعلى ذلك فان أى بيع لا سبيل الى معرفة العين موضع

(*) المزبنة : كما يعرفها الامام مالك هى كل جزاف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده ويبيع فى مقابل

مسمى من كيل أو موزون أو معدود ، أى بيع معلوم مجهول من جنسه أو بيع مجهول بمجهول من جنسه (٤) .

Mothabanah : It is selling any risky thing that (its measure, weight or number), is unknown in return to a known thing (i.e. it is selling a known thing in return to an unknown thing from its kind or it is selling an unknown thing in return to another unknown thing from its kind).

معلوم من الحنطة الخالصة وهو ما يعرف بالحقالة (٢) . فعن اسحاق بن وهب أن عمر ابن يونس قال حدثني أبي قال حدثني اسحاق بن أبي طلحة الانصاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحقالة والمخاضرة والملاسة (٣) والمناذرة والمزابنة .

ويعتبر كل من المزابنة والمخاضرة والحقالة والملاسة والمناذرة أنواع مختلفة لميسر أهل الجاهلية المنهى عنها شرعا .

سادسا : يتضمن الميسر غرر كبير
Gambling includes a big incitement.

عرف أئمة المذاهب المختلفة ، المالكية والشافعية والحنفية والحنابلة والظاهرية ، الغرر عدة تعريفات مختلفة (★) . ويعتبر

أن يبيعه بكيل طعام ونهى عن ذلك كله . ولقد روى ابن عباس أن جزورا نعتت على عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقسمت على عشره أجزاء فقال رجل أعطوني جزءا منها بشاة فقال أبو بكر : لا يصح هذا . ولقد قال الشافعي : ولست أعلم لأبي بكر مخالفا من الصحابة .

لذلك فقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار والحبوب خضراء لم يبد صلاحها وهو ما يعرف بالمخاضرة (١) . فعن قتيبة عن اسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمر التمر حتى يزهر فقلنا لأنس ما زهوها قال تجمر أو تصفر ، أريت أن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك . وفي نفس الوقت نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع الحنطة في سنبلها بكيل

(١) المخاضرة : بالخاء والضاد المعجمتين بينما ألف فاعلة من الخضرة لأن البائعات يتبايعا شيئا أخضر وهو

بيع الثمار والحبوب خضراء لم يبد صلاحها (١ ص ٢٤) .

Mokhadarah : It is selling a green thing such as fruits or cereals before their maturity.
(٢) الحقالة : بضم الميم وفتح الحاء المهملة وبعد الألف قاف من الحقل جمع حقلة وهي الساحة الطيبة التي لا بناء فيها ولا شجر وهي بيع الحنطة في الحقل على السنابل غير معلوم وزنها بحنطة خالصة معلوم وزنها

(١ ص ٢٤) .

Mohakalah : It is selling cereals (such as wheat) on their ears on the field in return to a particular weight from harvested cereals.

(٣) الملاسة : بضم الميم وفتح اللام والميم الثانية والسين من اللبس وبيع الملاسة هو أن يقول إذا لست

البيع فقد وجب البيع بيننا بكذا (١٠ ص ٦٠٤) .

Molamasah : when someone says if I touch something it should be sold with a particular price.

(★) عرف أئمة الفقه الغرر على النحو التالي (٧ ص ٤٤٨ - ٤٥٥) .

تعريف المالكية للغرر :

- عرفه ابن عرفة المالكي بأنه (ما شك في حصول أحد عوضيه أو مقصود منه غالبا) - مواهب الجليل ٤ : ٣٦٢ .
- عرفه مالك رضي الله عنه بأنه (ما لا يدري أيتم أم لا) المرجع السابق ٤ : ٣٦٨ .
- عرفه الشيخ الدسوقي بأنه (ما يحتمل حصوله وعدم حصوله) - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣ : ٢٥ .
- عرفه المارزقي بأنه (ما تردد بين السلامة والعطب) المرجع السابق في الموضع السابق .

تعريف الشافعية للغرر :

- تضمن كتاب فتح العزيز شرح الوجيز تعريف للغرر على أنه (التردد بين جانبيين الأغلب منهما أخوفهما وتنطوي على الشخص عاقبته) كذلك فقد اتضح من هذا الكتاب أن الغرر لا ينتفي عن المعارضة إلا إذا عرف ما الذي ملك بازاء ما بذل - فتح العزيز شرح الوجيز مطبوع مع المجموع شرح المذهب ٨ : ١٢٧ .
- وجاء في فتح الباري أن الغرر هو (كل ما يمكن أن يوجد أو لا يوجد وكذلك كالا يصح غالبا) - فتح الباري ٥ : ٦٠ .

- وجاء في حاشية قليوبي وعميرة أن الغرر هو (ما لا يوثق بحصول العوض فيه - حاشية قليوبي

وعميرة على شرح المنهاج ، ٢ : ٥٨ .

تعريف الحنفية للغرر :

جاء في البدائع أن الغرر هو (الخطر الذي استوى فيه طرف أو عدم) - البدائع ٦ : ٣٠٥٣ .

بنتفاسير القرآن الكريم . فأنا يمكن القول بأن تلك المنافع تتمثل في أصابة المال بلا كد كما جاء بتفسير الجلالين (٥) . كذلك فقد فسر ابن كثير تلك المنافع في قوله تعالى « ومنافع للناس » بأنها منافع دنيوية وتتمثل فيما كان يعمشه بعضهم من الميسر فينفقه على نفسه أو عياله (٢) (١٠) . بينما أوضح القرطبي في تفسيره بأن تلك المنافع تتمثل في مصير الشيء إلى الإنسان بغير كد ولا تعب ، فقد كان العرب يشتررون الجزور وينحرونها ويضربون بسهامهم فمن خرج سهمه تلقى نصيبه من اللحم دون أن يدفع من ثمن الجزور المنحورة شيء ومن بقي سهمه دون أن يخرج لا يحصل من لحم تلك الجزور على شيء ويتعين عليه دفع ثمن تلك الجزور بأكمله . كما قيل أن منفعة الميسر كانت تتمثل في توسعته على الفقراء ، إذ أن بعض المقامرين كان يوزع لحم الجزور الذي كسبه على الفقراء دون أن يأكل منه شيئا (٤) .

وبصفة عامة فإنه يمكن القول أن علة تحريم الميسر مردها إلى ما ينطوي عليه من جهالة وغرر ، إذ أن الياسر يجازف برأسماله أو جزء منه على أمل الحصول على رأسمال الغير أو جزء منه دون عمل منتج كما سبق أن أوضحنا انفا مثل الحال في القمار والمراهنة ، إذ أن عقود القمار أو المراهنة تنطوي على مكسب أو خسارة فيمكن أن يدفع المتقار أو المتراهن مبلغا من المال على أمل أن تحدث واقعة معينة فيكسب مبلغا معيناً متفق عليه وقد يحدث أن يكسب هذا المبلغ أو أن يخسر المبلغ الذي دفعه مسبقاً . ونفس الحال ينطبق على عقود المزابنة والمخاضرة والمحاكلة والملازمة والمنازدة ، إذ أنها جميعاً من عقود المقايضة التي لا تشترط أن تكون مقايضة سلعة أو شيء معين بشيء معين آخر مساو له في القيمة ، فكلها أنواع مختلفة لمقايضة معلوم بمجهول من جنسه أو مقايضة مجهول

المالكية هم أكثر الأئمة تساهلاً في تحريم المعاملات التي تنطوي على غرر . ومن دراسة مفهوم الغرر عند أئمة هذه المذاهب فإنه يمكن وضع تعريف شامل للغرر على أنه تعليق حقوق معينة على حدوث واقعة معينة لا يدري أتحقق أم لا ، إذ يتساوى احتمال حدوثها مع احتمال عدمه ويتحمل الفرد عاقبة ذلك . ولقد حرم أئمة هذه المذاهب أي تعامل ينطوي على غرر على هذا النحو . إذ أن الأصل هو أن الالتزامات من قبل المتعاملين لا بد وأن يقابلها حقوق لهم ، فلحظة أن تتحدد الالتزامات ينبغي أن يكون هناك ثقة لدى هذه الأطراف في حصولها على ما ترتب لها من حقوق إذا ما أدت ما عليها من التزامات .

ويشتمل الميسر على الغرر بمعناه السابق إذ أن حق أي من المقامرين أو المتراهنين يتوقف على حدوث واقعة معينة (وهي أن يكسب المقامر اللعب في المقامرة أو أن يصدق قول المتراهن في الرهان . كذلك فلاعبى الميسر يشك كل منهم في حصوله على المال أو الشيء المتقار أو المتراهن عليه لأن ذلك يتوقف على احتمال حدوث واقعة معينة فإن وقعت تلقى المال أو الشيء وإن لم تقع لا يتلقى شيئاً . وعلى ذلك فإن شراء رميه الصائد أو ضربة القانص أو غوصه الغائص يكتنفها غرر بين لأن المشتري يقوم بالتزامه بدفع ثمن الشراء دون أن يتأكد من تلقى الشيء المشتري سواء كان طيراً أو حيواناً أو سمكاً ، ويعتبر هذا الغرر كبير محرماً للميسر . وبديهي أن عاقبة لعب الميسر مكسب كان أم خسارة يتحملها المقامر أو المتراهن ، إذ أن عاقبة لعبه تتوقف على وقوع الحدث من عدمه كما سبق أن أشرنا آنفاً .

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما هو المقصود بالمنافع الموجودة بالميسر كما جاء بنص القرآن الكريم ؟ وبدراسة ما جاء

ما يحدث فى المزاينة والمناينة والمخاضرة والمحافلة والملاسة ، اذ أنها تنطوى على اثم أكبر مما تنطوى على منفعة لاي من طرفى التعاقد .

٣ - ينبغى تحديدكم وصفات وثمان أى سلعة عند بيعها أو شرائها لكى تخلو عقود التسويق من الغرر والجهالة التى تحرمها شرعا . ومن هذه فلربما كان ضروريا عدم بيع المحصول فى الحقل قبل نضجه ، اذ أنه فى هذه الحالة يكون مجهول الكم والصفات وبالتالي ينطوى التعاقد عليه على غرر وجهالة تحرمه .

٤ - بيان بعد آخر للحكمة من تحديد ميعاد دفع زكاة المحاصيل Zakat of crops عند الانتهاء من حصادها وليس قبل ذلك ، على أساس أن تحديد قيمة المحصول كما وكيفا لا يتسنى للمزارع الا بعد حصاده ومعرفة مقداره وصفاته وبالتالي يمكن تحديد قيمة الزكاة الواجبة عليه ، فقد قال الله سبحانه وتعالى فى محكم آياته « كلوا من ثمره اذا اثمر وآتوا حقه يوم حصاده » (سورة الانعام : الآية رقم ١٤١) . فلا ينبغى دفع الزكاة قبل هذا الميعاد ، فبالاضافة الى عدم قدرة المزارع على الدفع قبل هذا الميعاد الموسمية الدخل المزرعى Seasonality of farm income فان أى محاولة من المزارع لتحديد قيمة انتاجه قبل أن يحل ميعاد الحصاد ينطوى على غرر وجهالة محرمة شرعا على نحو ما اتضح سلفا .

٥ - تحريم أوعية الائتمان الزراعى Agricultural credit channels التى غالبا ما تنتشر فى الريف ولا يزال بعضها موجودا حتى الآن مثل تلك الاوعية التى توفر القروض الزراعية للزراع عن طريق تجار القرى . اذ أن هؤلاء التجار غالبا ما يعتمدون الى شراء محصول المزارع وهو فى الحقل قبل نضجه وحصاده ، فبالاضافة الى ما ينطوى عليه ذلك من حرمان المزارع من الحصول على السعر المجزى ببيع محصوله فى الوقت الملائم ، فان ذلك ينطوى على غرر وجهالة فى تقدير قيمة المحصول كما وكيفا ومن ثم كان هناك احتمال

بمجهول من جنسه ومن هنا كان احتمال أن يخسر أحد الأطراف بعضا من قيمة ما يملك أو أن يكسب بعضا من قيمة ما يملك غيره دون وجه حق .

وعلى العموم فيمكن القول بأن المقصود بالمنفعة فى قوله تعالى « ومنافع للناس » Some benefit for men هى حالة كسب الياسر ، كما أن المقصود بالاثم فى قوله تعالى « اثم كبير » Great sin هو فى حالة خسارة الياسر كما سبق أن أشرنا . أى ان المنافع والاثم لا يجتمعان فى حالة واحدة فاما يحقق الياسر منفعة له واما يتحمل اثما عليه . ولعل ذلك يتفق مع ما ذهب اليه الامام الشاطبى فى كتابه الموافقات حول المنافع والمضار . اذ أنه قد أوضح أن معظم هذه المنافع والمضار اضافية وليست حقيقية ، اذ أن المنفعة تتحقق فى وقت معين يختلف تماما عن وقت تحقق الضرر والاثم ، أى أنه لا يمكن الجمع بين المنفعة والضرر فى آن واحد . كذلك فقد أوضح الامام الشاطبى ان تلك المنافع والمضار تختلف من شخص لآخر ومن وقت لآخر .

نتائج وتوصيات

مما سبق دراسته وتوضيحه فى هذا البحث يمكن الخلوص الى النتائج والتوصيات التالية :

١ - أن تحريم لعب القمار والمراهنات والمضاربات Gambling, bettings and speculations بأنواعها المختلفة مطلب اسلاميا ملحا ينبغى أن تمتنع عنه تلك البنوك الاسلامية Islamic Banks أو تلك الساعية الى تطبيق الشريعة الاسلامية .

٢ - تحريم بعض طرق تسويق الحاصلات الزراعية Methods of marketing the agricultural crops التى تتم بمقايضة معلوم بمجهول أو مجهول بمجهول من جنسه على غرار

كبير لظلم أحد الأطراف على غرار ما تبين سلفاً .

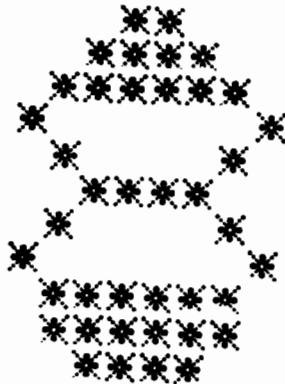
٦ - أوضحت بعض الدراسات أن مبدأ انسانية الائتمان من أهم المبادئ التي ينبغي أن يتحلى بها الائتمان بصفة عامة والائتمان الزراعي بصفة خاصة (٣) . بمعنى أن أجهزة الائتمان الزراعي ينبغي أن تعتمد أساساً للخدمة قبل الربح بحيث تراعى من بين ما تراعى ظروف سداد القروض .

Circumstances of loans repayment

وفى هذا الصدد فينبغى أن نتأكد أجهزة الائتمان الزراعي أن سداد قيمة القرض أو قيمة قسطه Installment value الواجب السداد تتناسب مع قيمة المحصول . وليتسنى لأجهزة الائتمان الزراعي مراعاة ذلك ينبغى أن تؤجل ميعاد سداد قيمة القرض Delaying the repayment time الى ما بعد حصاد المحصول ، فبالإضافة الى عدم قدرة المزارع على السداد قبل هذا الوقت لعدم توفر رأس المال لديه حينئذ لموسمية الدخل كما سبق أن ذكرنا انفا ، فإن أى من أجهزة الائتمان أو المزارع لا يمكنه تقدير قيمة المحصول كما وكيفاً قبل هذا الميعاد وان

أى محاولة فى هذا الصدد تنطوى على غرر وجهالة قد يضيع معها حق أى من الطرفين . ومن ثم وجب على أجهزة الائتمان ربط ميعاد سداد القرض أو قسطه بميعاد حصاد المحصول ليس فقط لضمان توفر رأس المال لدى المزارع للسداد ولكن لكي يمكنها تقدير قيمة انتاج المزارع وبالتالى يمكنها تقدير ما يستطيع المزارع سداده ، وفقاً لدخله الحاصل عليه ، اذ يتعين على أجهزة الائتمان تقسيط قيمة القرض أو قسطه الواجب السداد فى حالة انخفاض انتاج المحصول كذلك فيمكن لهذه الأجهزة تأجيل السداد الى موسم أو مواسم أخرى قادمة . كذلك فقد يكون لزاماً على أجهزة الائتمان الزراعي ، خاصة الحكومية منها .

أعفاء المزارع من السداد Exempting the Farmers from repayments كلياً فى حالة فشل زراعاتهم نتيجة لمواجهة ظروف قاسية غير متوقعة خارجة عن ارادتهم والتي أحيانا ما تحدث فى نهاية الموسم الزراعي . هذا ولقد أخذت بعض أجهزة الائتمان الزراعي بحكمة ربط قيمة القرض وميعاده بقيمة المحصول وميعاد حصاده على نحو ما سبق ايضاحه (١٣ ص ١٦٧ - ١٧٨) .



المراجع

- ١ - ابن عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى ، صحيح البخارى بحاشية السندى ، مكتبة زهران ، القاهرة .
 - ٢ - اسماعيل ابن كثير القرشى الدمشقى ، تفسير القرآن العظيم ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .
 - ٣ - أمين عبد العزيز منتصر على ، دراسة تحليلية لنظم التمويل التعاونى الزراعى بجمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، يونيو ١٩٧٤ م .
 - ٤ - توفيق الحكيم ، مختار تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد بن أحمد الانصارى القرطبي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ م .
 - ٥ - جلال الدين محمد بن أحمد المحلى (الامام) والامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى ، تفسير الجلالين ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
 - ٦ - جلال مصطفى الصياد ، التأمين وبعض الشبهات، المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى ، المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ١٩٧٦ م .
 - ٧ - حسين حامد حسان (دكتور) ، حكم الشريعة الإسلامية فى عقود التأمين ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .
 - ٨ - عبد الحميد محمود البعلى (دكتور) ، ضوابط العقود فى الفقه الإسلامى ، الجزء الأول ، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية القاهرة .
 - ٩ - محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٣ .
 - (١٠) محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى ، مختار الصحاح ، دار القلم ، بيروت .
 - ١١ - محمد بن محمد أحمد القرشى ، كتاب معالم القرية فى أحكام الحسبة ، تحقيق دكتور / محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ م .
 - ١٢ - مصطفى أحمد الزرقاء ، نظام التأمين : موقعه فى الميدان الاقتصادى وموقف الشريعة منه ، المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ١٩٨٠ م .
- Aaron G. Nelson, Warren, F. Lee and William G. Murray, Agricultural Finance, The Iowa State University Press, AMES, 1973.